ظاهرة التضام في العربية، أشكالها اللفظية ودلالاتها المعنوية

سليمان بوراس أستاذ محاضر أ
جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)

الملخص

كثيرة هي الظواهر اللافتة للذهن الدارس في العربية، وكثيرة هي المحطات التي تستوقفنا حينما ننعم النظر في هذه اللغة المسبوكة، تستوقفنا أصواتها الرنانة، تستوقفنا تراكيبها السلسة، تستوفنا صورها الجميلة، لكن الذي يستوقفنا الآن هو تلك العلاقات كالعلاقات أو الروابط بين العناصر اللغوية، تلك الروابط تدهشنا فلكننا ونحن نتحدث عن هذه اللغة فلكأننا نتحدث عن مجتمع بشري بكل تمثلاته، لا عن لغة من لغات العالم، هذه العلاقات التي نمثل لها في هذه الورقة البحثية بظاهرة التضام وصورها وأشكالها ودلالاتها الجميلة في هذه اللغة الجليلة، فمظاهر التضام السلبية والإيجابية من اختصاص وافتقار واستغناء تجعلنا نعترف لهذه اللغة بصفة الجلال والجمال، و نقر لها بقابلية الدوام

الكلمات المفتاحية : التضام ، الاختصاص، الافتقار ، الاستغناء

There are many phenomena that are striking the mind of the student in Arabic, and many are the cases that stop us when we look at this spoken language, its loud voices stop us, we pause its smooth structures, we meet its beautiful images, but what stops us now is those relations such as relations or links between linguistic elements, We are talking about a human society in all its manifestations, not about any of the languages of the world. This is the relationship we represent in this paper with the phenomenon of solidarity, its forms, and its beautiful forms in this noble language. It is a matter of competence, lack and dispensation that makes us recognize this language in the form of majesty and beauty, and we acknowledge its permanence

أورد صاحب اللسان في بيان معنى التضام لغة قوله " تقول : ضممت هذا إلى هذا، فأنا ضام وهو مضموم، وتضام القوم إذا انضم بعضهم إلى بعض، وفي حديث : الرؤية لا تضامون في رؤيته ، أي لا ينضم بعضكم إلى بعض"[1] " الضم جمع أشياء كثيرة، وخلافه البث، وهو تفريق أشياء كثيرة ...ويجوز أن يقال: إن ضم الشيء إلى الشيء هو أن يلزقه"[2] وجاء في القاموس المحيط " الضم : ضمك الشيء إلى الشيء، وقيل قبض الشيء إلى الشيء، وضمه إليه يضمه ضما فانضم وتضام " [3]، أما من حيث الزاوية الاصطلاحية في الدرس النحوي العربي فهو قرينة من القرائن اللفظية التركيبية التي من خلالها، يمكن تلمس العلاقات الرابطة بين الألفاظ أو بين التراكيب، ومن خلالها نتعرف على كثير من القدرات الكامنة في الحروف أو في الأسماء أو في الأفعال، ومن خلالها أيضا نتبين التنافر الذي يمكن أن يكون بين لفظين في اللغة، أو نتبين التبادل الذي يحصل بين عنصرين لغويين، أو نتبين الاستغناء حين يستغني عنصر لغوي عن صفة معينة، كما نتبين التقارض حين يقترض العنصر اللغوي معنى من عنصر لغوي آخر، أونتحسس النيابة التي توجد بين لفظين، وكل هذه النقاط التي ذكرت توحي إلينا بحقيقة هامة في هذه اللغة المسبوكة المتقنة التركيب هي أنها كغيرها من اللغات، بل تتميز عن كثير من غيرها في صفة التضام هذه .

و الجدير أن بعرف الدارس العربي أهمية قرينة التضام ، فهو إن لم يدرك قيمة هذه القرينة، ولم يتدبر في ما لها من قوة في تماسك هذه اللغة كانت لغته عرضة للفساد، وعرضة لأن تكون ميتة، أما إذا أدرك ما في هذه القرينة من أمور تجعل الفرد فعلا معتزا بلغته، ففي ذلك الوقت أمكن أن نقول: إن العربية لن تكون كما كانت اللغة السنسكريتية الهندية القديمة، بل ولن تكون كمثل اللغات الأوربية الحديثة اليوم التي تفقد في كل حين كثيرا من خصائصها بسبب أنها ليست كالعربية من حيث قيمتُها الدينية، ولا من حيث قيمتها كلغة حضارة، وكل ذلك

يكون من خلال قرينة التضام التي ينظر إليها على أنها من أهم عناصر التماسك النصي لأن " من عناصر سبك النص ونسجه تحقيق التضام بين أركان الجملة، أي بين الممثلات الصرفية للأبواب النحوية في الجملة وصولا إلى تحقيق الاتساق الدلالي للجملة وارتباطها بغيرها من جمل النص فيتحقق بذلك نسيج النص "[4]، وعجيب جدا ذلك التلاحم بين العناصر اللغوية العربية وبين المكونات الصرفية في الكلام العربي، فمظاهر التلاحم والتراحم الموجودة بين البشر من العرب الخلص موجودة في عناصر لغتهم .

ولا بأس أن نعرج على مفهوم التضام و قيمته في الدرس اللساني اتلنصي الحديث ، فالتضام من منظور لسانيات النص يعد واحدا من عناصر الاتساق المعجمي وهو توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة نظرا لارتباطهما بحكم العلاقة أو تلك [5]، وهذه العلاقة تتمثل في علاقة التعارض كما هو الحال بالنسبة لأزوج الكلمات التالية: ولد، بنت، جلس، وقف... أو علاقات أخرى منها: الكل – الجزء، الجزء – الجزء، أو عناصر من نفس النوع العام : كرسي، طاولة (عنصران من اسم عام هو التجهيز...)، وليس هناك مقياس محدد في الحكم على العلاقات بين الأزواج فالأمر ليس هينا في حالة غموض العلاقات وعدم وضوحها، لكن باستطاعة المتلقي تجاوز هذه الصعوبة بالاعتماد على حدسه اللغوي ومعرفته بمعاني الكلمات، ويعد هذا العنصر نوعا مهما من أنواع الاتساق المعجمي حيث تترابط العناصر اللغوية من خلال توقع المتلقي للكلمة المقابلة مما يسهم بشكل واضح في تماسك النص والتحم أجزائه[6]

وقد صنف العلماء النصيون هذه العلاقات تصنيفا علميا رغم صعوبته إلى تضاد وتنافر[7] وعلاقة الجزء بالجزء: الأنف، العين، الذقن...[8] وعلاقة الصنف العام: الطواف، الكعبة، السعي. .. علاقتها بالحج وهو الصنف الذي يجمعها، علاقة التلازم الذكري: السفر– الطائرة ، المرض – الطبيب، ومما لاشك فيه أن

تداخل هذه الأزواج من الكلمات والألفاظ له دور فعال مع باقي العناصر الأخرى في تحقيق الترابط والتماسك لأن الضد يظهر الحسن في ضده بالإضافة ما يضفيه من صبغة جمالية وسحر بياني على النص.[9]

أما في الدرس اللغوي العربي فيتمظهر التضام في مظهرين؛ معجمي ونحوي، فأما المعجمي فهو تضام يفرضه المعنى الذي يأخذه اللفظ معجميا وأحكام هذا النوع من التضام وجدت في كتب النحو في أبواب متفرقة، منهااشتراط مشاركة المفعول المطلق لفعله في مادة اشتقاقه، ومنها اشتراط تكرار اللفظ للتوكيد اللفظي، ومنها اشتراط تثنية الفاعل أو جمعه للفعل الدال على تسوية أو مشاركة أو مخالفة نحو: نازل، حاور، ومنها أيضا اشتراط إمكانية رفض الفعل لصياغة المطاوع نحو: جذبته فانجذب، سحبته فانسحب؛ وأما التضام النحوي، فهو تلك العلاقة التي تنشأ بين العنصرين (التابع والمتبوع) داخل المنظومة النحوية أو هو استلزام أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرا آخر، ويسمي التضام في هذه الحال التلازم، لأن هذا العنصر يستلزم وجودُهُ وجود عنصر لغوي ثانٍ افتقارا أو اختصاصا، أو يتنافى معه فلا يقبله قرينا له في المنظومة النحوية واللغوية، ويسمى هذا بالتنافي ومنه الاستغناء وانطلاقا من هذا سنتحدث عن الاختصاص والافتقار والاستغناء .

فالاختصاص صفة للحروف في العربية، ذلك أن بعضا منها ليس له مدخول إلا نوع واحد من العناصر اللغوية، كأن يكون الاسم فقط مثلا، كأحرف الجر، أو أن يكون الفعل فقط كأحرف النصب أو الجزم، فإذا كان الأمر كذلك سمي ذلك اختصاصا، وأُعطِيَ للحرف قوةُ العمل؛ وعن يقول الدكتور تمام حسان متحدثا عنه في كتابه البيان في روائع القرآن: " هو من صفات الحروف والأدوات لأن الأداة إما أن تدخل على نوع معين من الكلمات لا تتعداه إلى غيره فتسمى مختصة كاختصاص إن وأخواتها بالدخول على الأسماء واختصاص حروف الجر بذلك أيضا "[10] " وكل ما لزم شيئا وهو خارج عن حقيقته أثر فيه وغيره

غالبا"[11]، غير أننا هنا نشير إلى أن بعض الحروف تتصل مختصة بنوع واحد من الكلمات لكنها لا تعمل فيها، ومن هذه الألفاظ أداة التعريف(ال) فهي لا تتصل إلا بالاسم، ومنها أيضا السين وسوف فهما حرفان لا يتصلان إلا بالفعل المضارع، ومنها نونا التوكيد، لكن هذه الحروف لا تعمل، وعلة ذلك أنها كانت بالنسبة إلى ما اتصلت به كالجزء من الكل، وهذا هو الذي منعها من العمل "فكل ما لزم شيئا وهو خارج عن حقيقته أثر فيه وغيره غالبا" [12]

ومن الأدوات المختصة التي لها مدخول واحد إن وأخواتها وقد أعطاها اختصاصها قوة العمل في غيرها، وهي أحرف لا تدخل إلا على الأسماء، أو الضمائر التي هي واحدة من باب الأسماء، وأخوات إن هي: أن، ولكن، ليت، لعل،كأن، " وذلك قولك إن زيدا منطلق وإن عمرا مسافر وإن زيدا أخوك"[13]، وعملها أنها تنصب الأول ويصير اسما لها، وترفع الثاني ويصير خبرا لها، ومن الأدوات المختصة حروف الجر وقد ذكرنا سابقا أن الاختصاص هو من صفات الحروف والأدوات " لأن الأداة إما أن تدخل على نوع معين من الكلمات لا تتعداه إلى غيره، فتسمى مختصة كاختصاص إنّ وأخواتها بالدخول على الأسماء واختصاص حروف الجر بذلك أيضا" [14] وهذا الاختصاص هو الذي يَهَبُ الحرف القدرة على أن يكون عاملا في الذي يتعلق به، ولولا ذلك الاختصاص لما كان حرف الجر قادرا على أن يجر الاسم الوارد بعده، ولولا ملازمة الحروف للمدخول عليه لما عملت فيه، فهذه الحروف الجارة إنما عملت في الأسماء للزومها إياها، " فكل ما لزم شيئا وهو خارج عن حقيقته أثر فيه وغيره غالبا"[15]، وحروف الجر تختص بالدخول على الأسماء فقط فتجرها، وحرف الجر مع المجرور به يتعلق بالفعل وما يشتق منه وما هو بمعناه ويتم معناه[16]، ومن الحروف المختصة الجوازم والجوازم أحرف معدودات تتصل بالأفعال، وبالأفعال المضارعة تحديدا، فتعمل فيها الجزم والقطع واختصاص هذه الأحرف مُتَأتٍ من

وجهين، الأول أنها تختص بالدخول على الأفعال، والثاني أنها تختص بنوع واحد من الأفعال، هو الفعل المضارع، وأدوات الجزم لما كانت مختصة بالدخول على الفعل المضارع، كان لها القدرة على أن تكون عاملة، وقد قال عنها سيبويه:" اعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب وليس للفعل في الجر نصيب، فمن ثَمَ لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار"[17]، ومن أشهر حروف الجزم و" أكثرها استعمالا في العربية الحرفان (لم ، ولمّا)" [18]، ومن الحروف المختصة أدوات التوكيد وهي كثيرة في العربية فمنها ما يباشر الاسم ومنها ما يباشر الفعل، ومنها ما لا يختص بأحدهما، فالحرف (إنّ) مثلا يستعمل للتوكيد، وهو مختص بالجمل الاسمية، فلا يرى في الفعل بأنواعه إطلاقا، ولا يباشر هذا الحرف إلا المبتدأ ومن مواصفاته الترتيبية التي يتميز بها أيضا أن لهذا الحرف الصدارة في جملته[19]، أما (أنّ) فقد اختلف النحاة في أمرها فمنهم من جعلها للتوكيد وهو رأي غالبية العلماء، ومنهم من جعلها فقط للربط، ومن الذين جعلوها وصلية رابطة فقط محمد الأنطاكي في كتابه دراسات في فقه اللغة لما قال عنها: وَهِمَ القدماءُ فعدُوها حرفَ توكيد وهي ليست كذلك، وإنما هي حرف وصل مثل (أنّ) الداخلة على المضارع والماضي والتفسيرية الداخلة على الأمر[20]، وأيا كان الأمر فإن هذا الحرف له دور يقوم به، هو وظيفة الضم لعناصر التركيب اللغوي التي لم تكن قادرة على التضام إلا به،ومن الحروف المختصة نواصب المضارع، ونواصب المضارع أحرف معلومة تعمل ما يعمله الفعل في الأسماء هي أحرف تعمل النصب في المضارع لاختصاصها به،" وإنما عملت النصب لمعنى اللزوم"[21]، وهذه الأحرف هي : (أنْ، لن ، إذن ، كي ، ولام التعليل)[22]، وعملها أنها تجعل الفعل المضارع بعدها منصوبا بقوة اختصاصها .

أما الحروف غير المختصة فقد ذكرنا أن الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصة، واختصاصها لا يعني أن تكون كالجزء من الفعل أو الاسم، فهي تصلح للدخول على غير واحد من أنواع الكلمات، فكانت غير مختصة، وعدم الاختصاص هذا حرمها من العمل في مدخولها، فهي تدخل على الفعل وعلى الاسم، ولا يؤثر دخولها في المدخول عليه، ومن هذه الأحرف غير المختصة (ما) النافية وهو حرف يصلح للدخول على الأفعال كما يصلح للدخول على الأسماء، إذ نجد هذا الحرف داخلا على الفعل،كما نجده داخلا على الاسم، وعدم الاختصاص هذا جعله قاصرا عن العمل، غير قادر عليه، فلم يعمل في الفعل ولا عمل في الاسم، " وعدم اختصاصه هذا هو الذي جعل التميميين يهملونها بخلاف الحجازيين الذين أعملوها" [23] وأعطوها القدرة على النصب، ومن الحروف غير المختصة أدوات الاستفهام التي يؤتى بها لطلب معرفة شيء كان مجهولا، وهي ألفاظ معدودة احتوتها كتب النحو ومنها الهمزة وهل وأين ومتى وكيف وغيرها، ولم يكن لها اختصاص في لغة العرب إذ نجدها تدخل على الفعل كما نجدها تدخل على الاسم، ومن الحروف عير المختصة حروف العطف التي تدخل على الأفعال كما تدخل على الأسماء، وذلك لأن وظيفتها عطف اللفظ على اللفظ "، فهي تجتمع كلها في إدخال الثاني في إعراب الأول "[24]، وهذه الصفة تجعلها ليست عاملة، وقد بينت كتب النحو أن العطف يكون بين الفعلين، كما يكون بين الاسمين، فحروف العطف انطلاقا من ذلك حروف غير مختصة.

أما المظهر الثاني من مظاهر التضام فهو الافتقار، وينقسم الى قسمين المتأصل وغير المتأصل، يتعلق الافتقار المتأصل بالعناصر اللغوية التي لا يمكن أن ترد مفردة معزولة في التركيب اللغوي لكننا عند ما نريد أن ندرس هذه الألفاظ أو الكلمات جاز لنا أن نفردها، ونعزلها عن التركيب، فهو إذاً يتعلق بالعناصر اللغوية التي لا يصح إفرادها في الاستعمال، وإن صح ذلك عند إرادة الدراسة

والتحليل "كافتقار الجار إلى المجرور وحروف العطف إلى المعطوف"[25]، ومن الافتقار المتأصل افتقارُ الجملة الواقعة خبرا إلى رابط، فالضمير الرابط للجملة بما تعود إليه أمر نحوي لافت للنظر، إذ نجده في الجملة الواقعة خبرا، وفي أنواع أخرى من الجمل ذوات المحل وغير ذوات المحل، وإنما اشترط النحاة هذا الترابط حتى لا يبدو أبدا أن المبتدأ والخبر منفصل بعضهما عن بعض، ولا يتبادر إلى الذهن أن جملة الخبر مستقلة عن المبتدأ ولولا هذا الضمير الرابط لكان في الكلام شيء من التفكك [26] وخشية ذلك التفكك، وحتى لا يكون الكلم متقطع الأوصال، أوجبت العربية هذا الضمير ليكون رابطا، "فكان أن لا بد في الجملة الواقعة خبرا من ذكر يرجع إلى المبتدأ" [27] و" الواجب في جملة الخبر أن يكون فيها ضمير عائد على المبتدأ"[28] " اللهم إلا أن تكون الجملتان بينهما امتزاج معنوي وتكون الثانية موضحة للأولى مبينة لها "[29] ففي هذه الحال تستغني الجملة عن الرابط، ومن مظاهر الافتقار افتقار الجملة الواقعة حالا إلى رابط، فالحال الجملة تركيب لغوي يأتي بعد معرفة ودوره تبيين هيئة هذه المعرفة حين ملابسة الفعل، والنحاة اشترطوا للجملة الواقعة حالا أن تكون مشتملة على رابط يربطها بصاحبها ليكون المعنى متصلا بين الجملتين، " ولولا الرابط لكانت الجملتان منفصلتين لا صلة بينهما" [30] " فلا تجد بدا من الواو، كما لا تجد بدا من الضمير...من أجل الربط" [31] " ولو انعدم هذا الضمير أساسا أو افتقد شرط المطابقة بينه وبين صاحب الحال لانحلت عرى التركيب وأصبح مفكك الأجزاء غير مفهوم" [32] وفي ذلك قال السيوطي مؤكدا هذه الحقيقة ومؤيدا هذه النظرة :" لا بد للحال الجملة من رابط يربطها بصاحبها، ورابطها إما الواو أو الضمير أو كلاهما "[33]، و"الجملة حينما يكون رابطها بصاحبها هو الواو، فإن ذلك إنما جاز من قِبَلِ أن الواو أغنت عن ذلك بربطها ما بعدها بما قبلها، فلم تحتج إلى ضمير"[34] ، ومن مظاهره أيضا افتقار الجملة الواقعة صفة إلى رابط، إذ أكد النحاة القدماء منهم والمحدثون أن

جملة الصفة لابد لها من الضمير الرابط ولا يربطها غيره، فابن يعيش يقول: "لأن الصفة كالخبر فكما لا بد من عائد إلى المبتدإ إذا وقعت خبرا، كذلك لا بد منه في الجملة إذا وقعت صفة" [35]، وقال السيوطي في الأشباه والنظائر : "جملة الصفة لا يربطها إلا الضمير"[36] فهو يوجب لها الربط ويحدد الرابط بالضمير فقط، وقال ابن عقيل : "لابد للجملة الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف"[37] يجعل الكلام والمعنى متماسكين متصلين ولذا يسمى الرابط، ويكون الضمير ظاهرا، لأن الجمل إذا وقعت موقع الصلة أو الصفة لا بد لها من ضمير رابط يعود منها إلى صاحبها،"يوثق العلاقة بينه وبين التركيب الوصفي كله، ولو انعدم هذا الضمير الرابط ما صحت العبارة ولا فهمت" [38] ، ومن المظاهر افتقار الجملة الواقعة صلة إلى رابط، فجملة الصلة هي الجملة التي يسبقها اسم موصول، يفتقر إلى جملة تأتي بعده لتزيل إبهامه، "ولا بد في كل جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها إلى الموصول وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الجملة بالموصول، ويؤذن بتعلقها بالموصول[39]، وجملة الصلة لا يربطها غالبا إلا الضمير [40] وهذا الضمير يسمى العائد أو الرابط[41] .

وقد يكون الافتقار المتأصل صفة في الأسماء، ومنه افتقار الضمير إلى مفسر، فالضمير في الحقيقة ما هو إلا إحالة إلى المسمى الحقيقي الموجود في الكون ولذلك فإننا إذا استعملنا التعبير بالضمير فإن المستمع أو القارئ سيكون مرغما على البحث عن المرجع، لأن هذا الضمير مفتقر إلى المفسِر، "فالضمير باعتبار الخصائص الدلالية اسم ناقص يفتقر إلى اسم تام يفسره، إذ يقرض للضمير الذي يطابقه ما له من الخصائص الدلالية" [42]، ولما كان الضمير دليلا على اللفظ المتروك، فإن الواجب أن يكون بينه وبين المرجع تطابق من حيث النوعُ والعددُ، فلا يجوز أن يكون التنافرُ بين هذين أبدا، وهذا ما يؤكده محمد

الأوراغي في الوسائط اللغوية قائلا : " الضمير بوصفه علامةً على الاسم المتروك إظهاره بيانا واختصارا يلزمه أن يكون مطابقا للاسم المعود عليه " [43]

وقد يكون الافتقار المتأصل في الأسماء الموصولة، فالاسم " الموصول هو ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح وإلى عائد أو خلفه"[44]و" الموصول الاسمي ما لا يتم المعنى بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده، تصله به ليتم اسما، فإذا تم بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة"[45] وفي سبب تسمية (الذي والتي ومن وما) أسماء صلات يقول ابن الأنباري :" لأنها تفتقر إلى صلات توضحها وتبينها لأنها لم تفهم معانيها بأنفسها [46] شبه الاسم للحرف في الافتقار اللازم وذلك نحو بناء الأسماء الموصولة لأنها مفتقرة دائما إلى الصلة"[47]، وتفتقر الصفة إلى الموصوف، فالصفة لفظ تابع لاسم سابق تطلق حكما نحويا عليه، ولذلك فمن غير المعقول أن تكون الصفة دون وجود الموصوف، أي أنه لا بد من وجود أصل الوصف الذي هو الاسم المعني ثم بعد ذلك يبحث عن الصفة، التي تعد أمرا طارئا على التركيب، وعدم وجود الموصوف في التركيب يعني تحول الصفة إلى عمدة في الكلام، والأصل أنها ليست كذلك، قال سيبويه وهو يتحدث عن النعت المجرور:" فصار النعت مجرورا مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد "[48]، كما أن البدل يفتقر إلى المبدل منه، إذ لا بد من وجود المبدل منه أولا ثم وجود البدل، لأن المبدل منه أصل والبدل فرع عن أصل، والبدل محتاج في التركيب النحوي إلى ما يبينه أو يؤكده أو ينوب عنه، ويكون تابعا له في الإعراب[49]، ويفتقر المميز إلى التمييز،"المميز مبهم لا يحقق الفائدة التعبيرية إلا إذا كان له معمول يعين نوعه"[50]، يقول ابن السراج: " اعلم أن الأعداد كالمقادير تحتاج إلى ما يميزها كحاجتها " [51] أي أن الأعداد وهي المميَزُ مفتقرة محتاجة إلى التمييز الذي يزيل عنها إبهامها كحاجة ألفاظ المقادير من كيل أو وزن أو مساحة إلى التمييز " ولما كان الغرض بالتمييز رفع الإبهام، وكان

الإبهام بعد العدد والوزن والكيل والمساحة أكثر منه بعد ما سوى ذلك قوي داعي التمييز مع هذه فوقع بعدها أكثر من وقوعه بعد غيرها" [52]

أما الافتقار المتأصل في الأفعال فمنه افتقار الفعل القاصر إلى الحرف في التعدية، فالأفعال في العربية نوعان لازمة ومتعدية، والفعل اللازم هو ما اكتفى بالمرفوع ولم يحتج إلى المنصوب أما الفعل المتعدي فهو ما لم يكتف بمرفوعه واحتاج إلى المنصوب، غير أن الأفعال المتعدية ليست لها القدرة جميعا للتعدي بنفسها بل تحتاج إلى أن تكون مستعينة بالحرف، ومن الافتقار المتأصل افتقار الفعل إلى الفاعل، فالاسم أصل في تركيبنا، موجود في الذهن قبل وجود فعله، ولذلك أعطته العربية صفة التقدم بل أعطته قدرة وجوده دون وجود الفعل، لكن الفعل أبدا لا يوجد دون وجود الاسم مذكورا أو مقدرا، ولما كان الاسم هو الأصل، ويستغني عن الفعل، والفعل فرع عليه، ومفتقر إليه كان الاسم مقدما عليه [53] فقولك : صلى محمد، فوجود محمد كان قبل أن يوجد الفعل في الواقع، ولما جاء متأخرا عنه لفظا فليس ذلك إلا لنظم الكلام وحسن سبكه، غير أن هذا السبق لا يعطي للفعل والاسم الاستغناء أبدا عن بعضهما في الجملة الفعلية، قال البطليوسي : وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه [54]، و من الافتقار افتقار الأفعال إلى تاء التأنيث للدلالة على أن الفاعل مؤنث ف"الفاعل متى كان ضمير مؤنث حقيقيا أو غير حقيقي لزم التاء في فعله كنحو هند ضربتْ " [55] ، لتؤذن أن المسند إليه الفعلُ مؤنثٌ[56]، غير أنه إذا تقدم الفاعل جاز أن يكون الفعل غير مقترن بهذا الضمير نحو قوله تعالى : ﴿ من بعد ما جاءهم البينات ﴾[57] فعلى الرغم من أن لفظ البينات مؤنث إلا أن الفعل لم يكن مقترنا بعلامة التأنيث ، "ويذكر النحاة أن تاء التأنيث تلزم في موضعين : أحدهما أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل سواء أكان المؤنث حقيقيا أم مجازيا مثل: هند قامت والشمس طلعت والآخر أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقي التأنيث غير مفصول من الفاعل مثل

: قامت هند أما المجازي التأنيث فلا تلزمه التاء مثل : طلعت الشمس وطلع الشمس "[58]

أما الافتقار المتأصل في الظروف والحروف فمنه افتقار الظروف المضافة إلى جمل، فالمضافات منها ما يضاف إلى المفرد ومنها ما يضاف إلى الجملة، وفي العربية ألفاظ لازمة للإضافة ولا تضاف إلا إلى جملة وهي: (حيث وإذ و إذا و يوم و لما)، فأما حيث فتضاف إلى الجملة الاسمية و إلى الفعلية وشذ إضافتها إلى المفرد كقوله :

أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب لامعا [59]

وأما (إذ) فتضاف أيضا إلى الجملة الاسمية وإلى الجملة الفعلية ويجوز حذف الجملة المضاف إليها و يؤتى بالتنوين عوضا عنها، " وأما (إذا) فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية ولا يجوز إضافتها إلى جملة اسمية" [60]، وتفتقر إذا إلى معنى الشرط الذي لا بد له من جواب، كما إن الزمن الذي يرافقها هو الزمان المستقبل، قال عنها الهروي :" وتكون ظرفا للزمان المستقبل في معنى الجزاء، ولا بد لها من جواب"[61]ومن الافتقار افتقار حرف الجر إلى ما يتعلق به يكون فيه معنى الحدث، فالجار والمجرور "لا بد من تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما يشير إلى معناه، مثال الأول والثاني :أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم[62]، ومثال الثالث : وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله، لأنه مؤول بمعبود"[63] والجار والمجرور من أكثر الوظائف النحوية ارتباطا بالفعل وتعلقا به، مثله في ذلك مثل الظرف، وقد خصهما الدرس النحوي بمصطلح يدل لفظه على قوة هذا الارتباط وتماسكه وهو التعلق، ومن افتقار الحروف افتقار حروف العطف إلى المعطوف وإلى الجهة الجامعة، فحروف العطف من ذوات مرتبة التوسط، أي أنها لا بد واقعة بين لفظين من جنس واحد، فقد يكون حيز حرف العطف مشكلا من اسمين، عطف أحدهما على الآخر كما قد يكون الحيز مشكلا من فعلين عطف أحدهما

على الآخر، وحرف العطف لا يوجد أبدا إلا إذا تواجد له المعطوف والمعطوف عليه فوجودهما ضروري له، غير أن وجوده ليس ضروريا للأول وهو ضروري للثاني، ومن مظاهر الافتقار افتقار الجوازم لفعلين إلى حدثين، فجوازم الفعل المضارع نوعان منها ما يجزم فعلا واحدا نحو: لم ولما ، ومنها "ما يجزم فعلين بينهما ترابط حدثي والجوازم لفعلين متطلبها حدثان مترابطان مسبب أحدهما عن الآخر قطعا حقيقة أو افتراضا"[64] فلابد من وجود حدثين، و لو مفترضين أي غير حادثين فعلا، ومن هذه الأدوات (إن) وأمثالها .

أما الافتقار غير المتأصل فمنه افتقار المبتدأ إلى الخبر، فالمبتدأ لابد له من خبر[65] والمبتدأ لا يحتاج إلى الخبر من حيث هما لفظان منعزلان بل لأنهما وردا في سياق معين يوجب بينهما تضاما معينا فقولنا مثلا، السماء صافية مبتدأ وخبر، المبتدأ فيها هو لفظ السماء والخبر هو لفظ صافية، وهذان اللفظان قبل أن يردا في هذا التركيب لم يكن لفظ السماء مفتقرا إلى لفظ صافية ولكن ورودهما فيه جعل المبتدأ في حاجة إلى ما يكمل له المعنى الذي يريده المتكلم، ومن هنا كان الافتقار غير أصيل، لذلك قلنا إن الافتقار المتأصل هو الذي يكون بسبب اللفظ ذاته أصلا أما غير المتأصل فهو الذي يكون بسبب السياق الذي وقع فيه اللفظ، ولو خرج منه لما كان محتاجا، ولا مفتقرا إليه، ومن الافتقار غير المتأصل افتقار المضاف إلى المضاف إليه، فمن المعلوم أن "مفهوم المضاف مرتبط بمفهوم المضاف إليه ارتباطا وثيقا، لأن كل واحد منهما يكون ركنا أصليا من ركني الإضافة، وعلاقتهما هي علاقة تضاهي علاقة الألف واللام ومصحوبها في التعريف" [66] فلا نستطيع أن نتصور أحدهما دون أن نفكر في الآخر .

المظهر الثالث من مظاهر التضام الاستغناء، و ذلك حين يساغني العنصر اللغوي عن العنصر اللغوي الآخر، ومنه استغناء البدل المطابق وعطف البيان عن الرابط، فإذا كنا في حديثنا عن ارتباط الجمل المتعلقة بما قبلها قد

اشترطنا لها الرابط فإن بعض التراكيب تستغني عن الضمير الرابط، إلا ذلك الذي يدلنا على تعلق الثاني بالأول كالعلامة الإعرابية، فمثلا البدل المطابق وعطف البيان لا يحتاج إلى رابط لفظي غير العلامة الإعرابية[67]، ومن مظاهر الاستغناء استغناء الجملة المضاف إليها عن الرابط، فالجملة المضاف إليها الواردة بعد الظروف لا تحتاج أيضا إلى الربط بالحرف، ومن مظاهره الاستغناء استغناء الصفة عن الرابط بالموصوف، وقد تناول الجرجاني هذه النقطة فقال : اعلم أنه كما كان في الأسماء ما يتصل معناه بالاسم قبله فيستغني بصلة معناه له عن واصل يصله ورابط يربطه، وذلك كالصفة التي لا تحتاج في اتصالها بالموصوف إلى شيء يصلها به [68] ومن ذلك نقول: إن الصفة تستغني عن الربط بالموصوف .

أما التضام السلبي فمنه تنافي الحرف وأن يوجد فيه علامة من علامات الاسم أو الفعل، فإذا كانت علامة الاسم كما جمعها ابن مالك هي : الجر والتنوين والنداء وال التعريف والإسناد، فعلامة الفعل :هي قبوله تاء فعلت، وتاء أتت وياء افعلي، ونون التوكيد، فإن الحرف يمتنع له أن يتضام مع واحد من هذه المذكورات، فلا يكون مجرورا لأنه لا يدخل الحرف على الحرف، ولا يكون منونا لأن ذلك صفة الأسماء من أجل التمكين وغيره، ولا ينادى ولا تلحقه (الـ)التعريفية ولا يسند إلى غيره كما أنه لا تلحقه علامات الأفعال التي ذكرها ابن مالك، كالاتصال بتاء الفاعل المتحركة، ولا تاء التأنيث، ولا ياء المخاطبة، ولا نون التوكيد، إذ هذه علامات للأفعال، ومن التنافي أن لا يجمع العوض والمعوض لا يجتمع العوض والمعوض عنه ففي قولهم: اللهم، فيه عوض من حرف النداء [69] وفي قولهم: يا أبت يا أمت التاء فيهما عوض عن ياء الإضافة [70] فلا يجوز إذا أن نقول: يا اللهم، و يكون العوض إما عن جملة نحو يومئذ وإما عن مفرد نحو كل وبعض[71]،

هذه المتضامات بالاختصاص أو الافتقار أو غيرهما يمكن أن يفصل بينها، وهذا ما تحدث عنه النحاة في باب ما سموه الفصل بين المتضامين، وهي حالات نادرة في العربية لكنها تدل على مرونة هذه اللغة وقدرتها على التفاعل والتعاون والتشكل بحسب رغبة المتكلم، ومن الفصل بين المتضامين الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وعلى الرغم من أننا نجد أن أغلب نحاتنا القدامى كسيبويه والمبرد لا يجيزون هذا الفصل بين المضاف والمضاف إليه، لأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة الجزء منه، لأنه يقع موقع تنوينه [72] إلا أننا نجده واقعا في الشعر العربي، بل نجد أيضا أن بعض النحاة المتأخرين على سيبويه يجعلون كلام صاحب قرآن النحو غير جامع إذ يقول ابن هشام : زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر، والحق أن مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السعة [73]:

إحداها: أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر " قتلُ أولادِهم شركائهم ...وإما ظرفه كقول بعضهم : تركُ يوما نفسِك وهواها

الثانية : أن يكون المضاف وصفا والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم " فلا تحسبن اللهَ مخلفَ وعدَهُ رُسُلِهِ

الثالث : أن يكون الفاصل قسما كقولك : هذا غلام والله زيدٍ، والأربع الأخرى تختص بالشعر،

ولعل أفضل ما يمكن أن نقوله في هذا الباب رأي الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: ولعل الذي نخلص إليه أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه، أو إهدار قرينة التضام بينهما، مما يسمح به لغة الشعر، وقد اختلف النحاة حول ذلك لأن بعضهم أراد أن يفرض لغة الشعر على غيرها، وبعضهم الآخر حاول أن يفعل العكس[74] ومنه قول أبي دحيه النميري:

كما خطَّ الكتابَ بكفِ يوماً يهوديّ يقاربُ أو يزيلُ

(75)

وقد فصلوا بين لن ومنصوبها " فحينما تضام لن الفعل المضارع لا يفصل بينهما إلا في الشعر[76] ومنه قول دعبل: (كامل)

لن ما رأيتُ أبا يزيد مقاتلا أدعَ القتالَ و أشهدَ الهيجاءَ [77]

وفصلوا بين لم ومجزومها، وقالوا : تضام لم مجزومها ولا تفصل عنه إلا في الشعر [78] وقد تفصل من مجزومها للضرورة بالظرف كقوله (وافر):

فذاك ولم – إذا نحن امترينا تكن في الناس يدركك المراء[79]

و فصلوا بين أداة الشرط ومجزومها في الشعر فقالوا : لا يجيز النحاة الفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط ما عدا في الشعر[80] ، وفصلوا بين الأعداد والتمييز ومنه قول جرير : (كامل)

في خمس عشرة – من جمادى– ليلةً لا استطيع على الفراش رقادا

و فصلوا بين الجار والمجرور و عدوا الفصل بين الجار والمجرور أقبح من الفصل بين المضاف والمضاف إليه ومنه[81] : (طويل)

مخلقة لا يستطاع ارتقاؤها وليس إلى – منها النزول – سبيل

وفصلوا بين المتعاطفين: نحو " ﴿ ولولا كلمة سبقت من ربك لكان لزاما وأجل مسمى ﴾[82] " وأجل مسمى عطف على لفظ كلمةٌ أي لولا أجل مسمى لأعمارهم أو لحسابهم يوم القيامة لما تأخر عذابهم أصلا[83] ، وفصلوا بين كم ومجرورها إذا اختير جر الاسم الواقع بعد كم الخبرية فلا يجوز أن يفصل بينها وبين مجرورها في النثر وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجز[84]

هذه المظاهر التي تناولناها في باب ما يسمى التضام تجعلنا ننظر إلى هذه اللغة على أنها لغة مرنة جدا ولغة تحمل عناصرها اللغوية ما تحمله العناصر

البشرية التي تستعملها من تلك الروح المتلاحمة وذلك التفاعل والتضامن، فنظامها بفرض الاختصاص ويتبع ذلك عملا ،ويبيح عدم الاختصاص ويجعل الحرف غير قادر على العمل، وافتقار العناصر اللغوية بعضها إلى بعض بشعرنا بذلك الافتقار بيننا نحن بني الإنسانية واستغناء العناصر اللغوية يجعلنا ننظر إلى ذلك الاستغناء عندنا حينما يكون الأمر بأيدينا و كل ذلك إنما يدل على روح هذه اللغة الخالدة .

الهوامش

1) ابن منظور، لسان العرب، ج 12، ص : 357

2) أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة ، تحقيق لجنة إحياء التراث في دار الآفاق الجديدة الطبعة الرابعة ، دار الآفاق الجديدة بيروت لبنان ، 1980 ص: 138،

3) الفيروزآبادي ، القاموس المحيط، ج 4 ، ص: 142

4) خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي و التطبيق اللغوي، الطبعة الأولى دار وائل ، عمان الأردن، 2004، ص : 349

5) محمد خطابي، لسانيات النص،مدخل لانسجام الخطاب، المركز الثقافي العربيط1، 1991م.ص:25

6) ليندة قياس، لسانيات النص بين النظرية و التطبيق ،مقامات الهمذاني أنموذجا ،ص:134

7) ينظر أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد غي الدرس النحوي،ص:113

8) ينظر عزة شبل، علم اللغة النصي بين النظرية و التطبيق ،ص: 34

9) ينظر أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد غي الدرس النحوي،ص:113

10) تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج 1 ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب القاهرة ، مصر العربية 2000. ، ص : 896

11) السكاكي ، مفتاح العلوم ، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ص : 242 ، الطبعة الأولى، دار الكتب بيروت لبنان 2000.

12) نفسه ، ص: 242

13) سيبويه ، الكتاب، ج 1 ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت لبنان 1990 ص : 326،

14) تمام حسان، البيان في روائع القرآن ، ج 1 ، ص: 89

15) السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق ،عبد الحميد هنداوي، دار الكتب ، الطبعة الأولى بيروت لبنان 2000.ص : 242

16) محمد حماسة عبد اللطيف وأحمد مختار عمر و مصطفى النحاس زهران، النحو الأساسي ، دار الفكر القاهرة مصر 1997 ص: 201

17) سيبويه ، الكتاب، ج 1، ص: 479

18) عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح التلخيص، ج 2 ، ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، ، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام الجمهورية العراقية 1982 ص: 1091

19) انظر : محمد الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة وما بعدها ، الطبعة الرابعة ، ،دارالشرق العربي بيروت ، لبنان دت. ، ص: 269

20)نفسه ، ص: 270

21) انظر : السكاكي، مفتاح العلوم ، ص: 242

22)انظر : ابن جني ، اللمع في العربية، ،تحقيق حامد المؤمن ، الطبعة الثانية ،عالم الكتب و مكتبة النهضة العربية ، بيروت لبنان 1985.ص: 186، انظر: الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح التلخيص، عبد القاهر ج 1، ص: 443

23) تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ج 1 ، ص: 89.

24) ابن جني ، اللمع في العربية ، ص: 149.

25) نادية رمضان النجار، أبحاث نحوية وبلاغية ، الطبعة الأولى ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشرالإسكندرية مصر 2006.، ص: 23

26)محمد عبد اللطيف حماسة، بناء الجملة العربية ، دار غريب ، القاهرة مصر 2003 ص: 106

27) الزمخشري، المفصل ،تحقيق ،إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، 1999ص: 54،انظر أيضا: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، الطبعة الأولى ،دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،2001 ص:241

28)فخر الدين قباوة ، إعراب الجمل وأشباه الجمل، الطبعة الثالثة، دار الآفاق الجديدة بيروت لبنان، 1981 ص: 146،

29) العلوي ، الطراز ، ج 2 ، تحقيق جماعة من العلماء ، دط، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان،دت .ص: 45 ،

30) عباس حسن، النحو الوافي ، ج 2 ، ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف مصر ، 1980.ص: 395

31) العلوي، الطراز ، ج2، ص: 45

32) دكتور شعبان صلاح ، الجملة الوصفية في النحو العربي، ، دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع ، القاهرة مصر 2004 ص: 227

33) السيوطي ، الأشباه والنظائر، ج 1، تحقيق فايز ترحيني، الطبعة الثالثة دار الكتاب العربي بيروت لبنان، 1996، ص: 248

34) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 2، ص: 24

35) نفسه، ج 2، ص: 241

36)السيوطي ، الأشباه والنظائر ، ج 1 ، ص: 248

37) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 2 ، تحقيق حنا الفاخوري الطبعة الخامسة ، دار الجيل ، بيروت لبنان ص: 206،

38) دكتور شعبان صلاح، الجملة الوصفية في النحو العربي ، ص: 226.

39) ابن يعيش، شرح المفصل، ج2 ، ص : 389، انظر :أيضا فخر الدين قباوة ، إعراب الجمل وأشباه الجمل ، ص: 109، انظر: ممدوح عبد الرحمان الرمالي، العربية والوظائف النحوي ، دار المعرفة الجامعية مصر 1996 ص: 238،

40) السيوطي ، الأشباه والنظائر، ج 1، ص: 248.

41) عباس حسن، النحو الوافي ، ج1 ، ص: 376.

42) محمد الاوراغي، الوسائط اللغوية ،ج1، الطبعة الأولى ، دار الأمان الرباط المغرب 2001.ص : 233،

43) نفسه، ج1 ، ص : 234

44) ابن هشام، شرح شذور الذهب ، ص : 174، تحقيق ،محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة مصر 2004.

45) ابن يعيش ، شرح المفصل، ج 2، ص: 371، انظر: ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد بن سليم اللبابيدي ،دط ، انتشارات ناصر خسرو ، بيروت لبنان دت.، ،

ص: 31 انظر: صالح الكشو ، مظاهر التعريف في العربية ، ص: 138، ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقص ، تونس 1997.

46) الأنباري ، أسرار العربية ، تحقيق ، بركات يوسف هبود ، الطبعة الأولى ، دار الأرقم بيروت لبنان1999، ص: 263

47) أحمد حسن حامد ، التضمين في العربية الطبعة الأولى ،الدار العربية للعلوم عمان و دار الشروق للنشر و التوزيع بيروت 2001. ص:47

48) سيبويه ، الكتاب، ج 1 ، ص: 244

49) فخر الدين قباوة ، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، الطبعة الأولى دار الفكر ، ، بيروت لبنان 2003 ص: 152

50) انظر أيضا :إبراهيم ابراهيم بركات، النحو العربي ، ج 3 ، دار النشر للجامعات ، مصر العربية 2007 ص: 268،

51) ابن السراج ، الأصول في النحو، ج1، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان 1985 ص : 223،

52) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى، دار الكتب بيروت لبنان 2000 ص : 344،

53) الأنباري، أسرار العربية ، ص : 4، انظر أيضا : ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص : 202، انظر أيضا : ابن جني ، اللمع في العربية، ص : 79

54) ابن السيد البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، تحقيق حمزة عبدالله النشرتي، الطبعة الأولى ، دار المريخ الرياض السعودية 1979، ص 117

55) السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص : 143

56) أبو علي الفارسي، التكملة ، تحقيق حسن شاذلي فرهود ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984 ص : 86

57) سورة آل عمران الآية 105

58) محمد على أبو العباس، الإعراب الميسر ، دار الطلائع ، القاهرة ، مصر العربية 1997 ص : 66،

59) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل، ج 2 ، ص : 65

60) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص : 67

61) الهروي، الأزهية في علم الحروف ، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1993، ص : 202

62 –)سورة الفاتحة الآية 07

63) السيوطي، الأشباه والنظائر ، ج 1، ص : 286

64) فخر الدين قباوة ، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء ، ص : 158 .

65) ابن السيد البطليوسي ، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص : 117

66) صالح الكشو ، مظاهر التعريف في العربية، ص : 169

67)محمد حماسة عبد اللطيف ، بناء الجملة العربية، ص : 190

68)عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق : ياسين الأيوبي ،المكتبة العصرية بيروت لبنان، 2003، ص: 242

69)السيوطي ، الأشباه والنظائر، ج 1 ، ص : 160، انظر : ابن جني ، اللمع في العربية ، ص : 175، انظر أيضا : إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي، ج 4 ، ص 39

70)السيوطي ، الأشباه والنظائر ، ج 1 ، ص : 160

71) أشواق محمد النجار ، دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية ، الطبعة الأولى ، دار دجلة ، عمان الأردن 2006، ص: 187

72) إبراهيم إبراهيم بركات ، النحو العربي ، ج 4، ص 397

73) ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج 2 ، وما بعدها، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة السادسة دار إحياء التراث ، بيروت لبنان، 1980.ص : 226

74) محمد حماسة عبد اللطيف، الضرورة الشعرية في النحو ، مكتبة دار العلوم ، مصر العربية 1979 ص: 342،

75) انظر: ابن جني ، اللمع في العربية ، ص : 257

76) محمد حماسة عبد اللطيف، الضرورة الشعرية في النحو ، ص: 347

77) ابن عصفور ، ضرائر الشعر ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، الطبعة الأولى ، دار الأندلس 1980 ص : 201،

78)محمد حماسة عبد اللطيف، الضرورة الشعرية في النحو ، ص : 345.

79) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، ج 1 ، ص : 455.

80) محمد حماسة عبد اللطيف ، الضرورة الشعرية في النحو ، ص : 345.

81) ابن عصفور، ضرائر الشعر ، ص : 201

82) سورة : طه الآية 129

83) السيد أحمد عبد الغفار ، من علوم القرآن دلالات النص دار المعرفة الجامعية ، مصر العربية 1997 ، ص: 45

84) محمد حماسة عبد اللطيف ، الضرورة الشعرية في النحو ، ص : 347